

رسالة المحررين

يسرنا أن نقدم لكم هذا العدد الرابع، وهو عدد خاص، من مجلة القانون الدستوري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان "الذساتير العربية في أعقاب الثورات والتحويلات في المنطقة". وهي مجلة محكمة تقوم المنظمة العربية للقانون الدستوري بإدارتها وتحريها. وقد تم إعداد هذا العدد الخاص بالشراكة مع مشروع بحثي بعنوان "المدنية والمواطنة في العالم العربي" في كلية لندن للاقتصاد (LSE)، وهو ممول من قبل مؤسسة كارنيجي في نيويورك.

كانت بداية العام 2011 استثنائية في العالم العربي حيث اندلعت الثورتان التونسية والمصرية اللتان نجحتا في الإطاحة برئيسي البلدين، بالحد الأدنى من العنف. وهبت رياح التغيير في جميع أنحاء المنطقة واندلعت الاحتجاجات الشعبية في عدة دول، بدءاً من ليبيا وسوريا. وبينما قوبلت هذه الاحتجاجات بالقمع العنيف من قبل الأنظمة القائمة، تحركت الحكومات في أماكن أخرى بسرعة لاستباق الدعوات للثورة من خلال سن عدد من التعديلات الدستورية، كما كان الحال في المغرب أو الأردن، على سبيل المثال.

ولا شك أن الأحداث التي شهدتها دول المنطقة في سياق ما أصبح يُعرف بـ"الربيع العربي" لم تكن عشوائية، ولم تأت من العدم. بل إن العوامل الأساسية التي أثارتها كانت قائمة منذ عقود: إن قمع الحريات، وغياب العدالة الاجتماعية، والسياسات الأمنية القمعية ساهمت جميعها في الانفجار الداخلي.

اختلفت الشعارات المرفوعة، كما اختلفت الهتافات، لكن المطالب التي أطلقها ملايين الرجال والنساء العرب، كانت جميعها تشير في اتجاه "الدستور". إن الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وإنهاء الاستبداد ترتبط بالضرورة بالمبادئ التي تعمل عليها الدولة. بعد أن تم تجاهلها طويلاً، باعتبارها عرْضية في أحسن الأحوال، أصبحت الذساتير في مركز الاهتمام. سواء كان ذلك لأنها صُممت في الأصل للحد من سلطة الشعب بدلاً من سلطة الدولة، أو لأن الطريقة التي طُبقت بها تركت فجوة كبيرة بين الوعود الدستورية والممارسة الفعلية، فإن الرد على سلسلة الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة كان الرجوع إلى تلك الذساتير. وفي غضون عامين بين عامي 2011 و2012، تم اعتماد سبعة ذساتير جديدة، بما في ذلك ثلاثة ذساتير مؤقتة، في ستة دول عربية، بما يوازي عدد الذساتير الجديدة والمؤقتة التي تم تبنيها في العالم العربي في السنوات العشر السابقة.

لكن الردود الدستورية قد تفاوتت. ففي بعض البلدان مثل سوريا، تمت محاولة فرض دستور جديد من الأعلى إلى الأسفل، تَبَع فشلها بدء عملية وضع دستور بتقويض دولي، والتي لم تسفر بعد عن أي نتائج على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات من الاجتماعات. في بلدان أخرى مثل تونس، بدأت عملية صياغة الدستور أكثر شمولية وتشاورية، لكن الأحداث السياسية التي تلت ذلك تركت العديد من الأسئلة. في حين أن عمليات وضع الدستور في اليمن وليبيا كانت ولا زالت متقطعة وسط صراع عنيف وانعدام الاستقرار السياسي. في بعض البلدان الأخرى مثل الأردن والمغرب،